



• محمد علي يوجه القادة في إحدى المعارك

تعاقد مع حكومة محمد علي لأسباب ثلاثة هي:

١ - لقد تم استيلاء المصريين على الساحل العربي للخليج الفارسي المواجه لجزيرة البحرين وأنه لا غنى له عن ذلك الساحل.

٢ - ليست له مقدرة على عدائهم ولا الوقوف في وجوههم.

٣ - لم يقم المصريون بأي عمل يضر بمصالح البلاد التي حكموها. ثم أضاف قائلاً للكاتب هنل: «إن صرتم أصدقاء للمصريين فأنا تابع لهم وصديق لكم وإن صارت بينكم وبينهم عداوة فأنتم وهم ملوك».

فأخذ المندوب الإنكليزي يشجعه على فسخ الاتفاق مع حكومة مصر ووعده بأن يرسل إليه بعض الجنود البريطانيين يقيمون في قلعة البحرين للمحافظة عليها ويضع سفينتين حربيتين أمام البحرين لحمايتها وأن «يمنحه الحماية من طرف الحاكم العام في الهند وألا يجبي منه زكاة ولا جمركا وأن تبقى حكومة البحرين كما هي بيد آل خليفة».

ولما كان أمير البحرين قد سبق له أن طلب حماية الإنكليز ضد هجوم القوات المصرية فقد ظن هنل أن باستطاعته أن يقنعه بقبول تلك الحماية ولكن عبدالله آل خليفة رفضها هذه المرة قائلاً: «إني وإن كنت طلبت منكم الحماية من قبل ولكني لم أقل اني أكون من جملة رعيا الإنكليز. وثانياً كان طلبي الحماية من خوفاً من عسكر محمد علي باشا أما اليوم فقد تصالحنا والله الحمد مع خورشيد باشا وربطنا الصلح بشروط

واننا منذ القديم مشتركون مع أهل نجد جيراننا في التجارة فلا يمكن أيضاً أن نفرق عن مالنا وملكننا». ولم يجد الكاتب هنل بداً من التهديد وحذره من التمادي في سياسة الاستسلام للمصريين وأنه سوف يبلغ ربه غير المرضي إلى الحاكم العام في الهند ثم سلمه انذاراً مكتوباً جاء فيه أن اتفاه مع المصريين «مخالف للقرار الكائن بين عبدالله بن أحمد وبين حضرة السركار من سنيين مضت وأن ذلك مخالف أيضاً للكتاب الصادر من طرف سعاده محمد علي باشا إلى أو منه إلى الحكومة الإنكليزية بأن عساكره لا تتعدى على بلاد العرب المتصلة بالخليج الفارسي».

فقد كانت تحركات القوات المصرية في الحسا والقطيف والاتصالات الدائرة بين قائد هذه القوات خورشيد باشا وأمير البحرين تبين بوضوح أن النية كانت متجهة إلى السيطرة على البحرين. وقد تأكدت هذه النية من تقارير ممثلي الهند البريطانية بل وانتشرت الإشاعات التي بلغت أسماع الحكومة البريطانية في تقرير أرسله اللورد بونسني سفيرها في الأستانة يقول فيه: أن تقدم القوات المصرية في الخليج يهدد ولاية بغداد ذاتها لأن ظروف تلك الولاية تساعد على الاستيلاء عليها بسهولة حيث يستطيع محمد علي تحقيق حلمه في نهري دجلة والفرات والخليج الفارسي مما يؤثر تأثيراً مباشراً على المصالح البريطانية في الهند وهو -أي محمد علي- «يخفي أطماعه في ولاية العراق في الوقت الحاضر ولذلك تتجه قواته نحو الجنوب في نجد. وقد استطاع أن يفرق بين السعوديين لتسود قوته الجزيرة العربية بتعيينه أحد أمرائهم خالد بن سعود من قبله حاكماً على نجد».

لذلك كله رأى بالمرستون أن يبدأ بانذار محمد علي فكتب إلى كامل يكلفه بمقابلته ويخبره «أن الأبناء التي تلققتها حكومة جلالة الملكة من بغداد تقول أن القوات المصرية على وشك تجاوز الجزيرة العربية من الحسا والقطيف بقصد الاستيلاء على جزيرة البحرين الواقعة على الخليج الفارسي اني أطلب منك أن تسأل محمد علي إن كان هذا صحيحاً وأن حكومة جلالة الملكة ترجو بل وتعتقد أنه لا اعتبارات قوية يجب أن يبعد الباشا عن ذهنه أي اتجاه نحو تدعيم نفوذه في الخليج الفارسي لأن هذه الخطة من جانبه -كما سبق لك أن بينت له- لن تنظر إليها الحكومة البريطانية بعدم المبالاة».

وفي الوقت نفسه يمّم الكاتب هنل القنصل الإنكليزي المقيم في الخليج من جزيرة «حارك» شرط جزيرة البحرين في ٥ يونيو ١٨٣٩ حيث اجتمع بالأمير عبدالله أحمد آل خليفة وسأله عن الأسباب التي جعلته يتعاقد مع المندوب المصري محمد رفعت وبقبول السيادة المصرية ويدفع الاتاوة السنوية لمصر. فأجاب أمير البحرين بأنه

لما بينهما من المودة والحقوق». وان يكتب إلى امام مسقط قائلاً له: «إن الخطاب الذي أرسله خالد يحمل على صغر سنه وأنه كتب إليه بالكف عن ذلك».

وكان في ذلك ترضية كافية لسلطان مسقط. أما حكومة الهند البريطانية التي كانت تراقب حركات القوات المصرية على الخليج فقد كان لها شأن آخر.. فمئذ تواجدت تلك القوات على سواحل الحسا والقطيف وأصبحت المخابرات تترى بين حكومة الهند وقنصلها المقيم باحدى جزر الخليج وقنصل بريطانيا بالقاهرة الكولونيل كامبل واللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية لاتخاذ الإجراءات الحاسمة لوقف الزحف المصري على سواحل الخليج الفارسي.

وكان اللورد بالمرستون يفضل أن تظل الطرق الموصلة إلى الهند تحت السيادة العثمانية الضعيفة لا أن تقع في يد القوات المصرية. أما وقد ترحزت تركيا عن تلك المناطق وتحطمت قواها تحت ضربات القوات المصرية في الشام والأناضول فان انتشار الجيوش المصرية النظامية في الجزيرة العربية وتحكمها في شواطئ الخليج وشواطئ البحر الأحمر يؤدي إلى تدمير المصالح البريطانية في تلك المناطق الحساسة. ولا يسع الحكومة البريطانية أن تترك امبراطورية مصرية عربية واسعة تمتد من جبال طوروس إلى أقاصي السودان وتتحكم في الطريقين الهامين الموصلين إلى الهند.

وقد بدأ التدخل الإنكليزي يأخذ طابع التهديد منذ نوفمبر ١٨٣٨ عندما كلف اللورد بالمرستون الكولونيل كامبل الممثل البريطاني في مصر بأن يستفسر من محمد علي رسمياً عن مدى تفكيره في مد سلطانه في مناطق الخليج الفارسي. وقام كامل بمهمته ثم أرسل إلى بالمرستون يبيئه أن الباشا قد أكد أن ليس لديه أي تفكير في مد سلطانه على الخليج وأن ليس لديه أي نية لاتيان أي عمل يتعارض مع المصالح البريطانية.

والواقع أن هذا الجواب كان رداً دبلوماسياً ولا يمثل الحقيقة

الإنكليز بدفع أي خطر عربي أو غير عربي على الجزيرة. ولم يكن إهتمام الإنكليز بالبحرين قاصراً بالنسبة لهم على أهميتها العسكرية والسياسية بل أهميتها الاقتصادية أيضاً لأن حكومة الهند البريطانية تهتم بتجارة اللؤلؤ وبحركة الملاحة الإنكليزية في تلك الجهات ومما ساعد قلق الإنكليز من حركات القوات المصرية على شواطئ الخليج أن المصريين منذ أن وصلوا إلى تلك الجهات في محاربتهم للدولة السعودية أمثال عمر بن عفيصان حاكم حكومة مصر مندوباً سياسياً لها في الكويت وكان أمير الكويت اذ ذاك هو الشيخ الصباح الذي كان على صلات طيبة بالحكومة البريطانية.

ثم ازداد جزعهم عندما علموا بتحركات أخرى يقوم بها ريبث محمد «خالد بن سعود» الذي اصطفاه من بين أبناء سعود الصغار وأنشأه في مصر منذ صغره على طاعته والولاء له ثم عينه أميراً على نجد وتابعا لسياسته وتركة يعمل مساعدته بعض القوات المصرية على استعادة حدود الدولة السعودية القديمة. واعتقد الإنكليز أن خالد بن سعود ما هو الا آلة في يد محمد علي يحركه كيف شاء ولذلك أخذوا يراقبون تحركاته وعلى الأخص عندما كلف خالد مساعدته سعد بن مطلق بأن يحمل على الأراضي المجاورة لحدود عمان. ثم يبعث برسالة باسم خالد بن سعود يطلب امام مسقط سيد سعيد بالمبلغ السنوي الذي كان يدفعه سنوياً من قبل آل سعود.

ومن الواضح الذي تؤكد الوثائق أن حكومة القاهرة لم تكن على علم سابق بتلك الخطوة التي كانت سبباً في زيادة قلق الإنكليز من جهة واغضاب سلطان مسقط من جهة أخرى ولم يكن يخفي على محمد علي مدى اهتمام الإنكليز بساحل عمان وما عقده من قبل مع سيد سعيد من اتفاقات ومعاهدات فما كادت شكوى الامام تصل إلى محمد علي من تحركات خالد بن سعود ومندوبه سعد بن مطلق حتى كتب إلى أحمد باشا يكن محافظ مكة وحاكم الحجاز أن «يكتب إلى خالد بك بعدم المضي في كسر خاطر الامام نظراً

سادساً: أن يقيم بالبحرين وكيل من طرف الحكومة المصرية يشرف على المصالح المصرية هناك. سابعاً: ليس لأمير البحرين أن يأخذ عوائد من الغواصين الذين يصطادون اللؤلؤ من القطيف وله أن يأخذ من غواصي البحرين فقط.

وبعد أن تم الاتفاق ووقعه أمير البحرين ومحمد رفعت المندوب المصري طلب الأمير أن تعفو حكومة مصر عن كبار النجديين الذين كانوا قد لجؤوا إلى البحرين أمثال عمر بن عفيصان حاكم الحسا الموالي للسعوديين وغيره ممن فروا إليها أثناء العمليات الحربية التي قام بها خورشيد في المنطقة الشرقية. وقد قبل خورشيد باشا شفاعة عبدالله بن أحمد آل خليفة فيهم وأرسل اليهم كتب الأمان. ورأى خورشيد أيضاً أن يظهر له حسن نية الحكومة المصرية نحوه ويؤكد له أنها لم ترغب في زيادة الضريبة التي كان يدفعها آل سعود ويزيل من ذهنه الخوف والرغبة من ناحية الإنكليز أو فارس أو سيد سعيد بن سلطان امام مسقط وصديق بريطانيا فكتب إليه يقول: «جاء في الاتفاق الذي تم بينكم وبين محمد أفندي أنكم ستدفعون ثلاثة آلاف ريال وهو المبلغ الذي كنتم تدفعونه لتركي بن سعود والذي نعرفكم به أن الدرهم ان قلت وان كثرت فلم يكن لها عندنا حساب والآن نحن لم نرد منكم زيادة عن الذي كان بينكم وبين تركي ولا مرامنا نأخذ منكم نفوقاً خلاف ما يستوجبه الإصلاح وتمشية السبل والمساعدة على الأشغال ونكون نحن وأنتم على حال واحدة تجاه العجم والإنكليز فهم لا يتدخلون في الأمر الذي نحن فيه وأما من جهة سعيد بن سلطان امام مسقط فإنه من أسبق صديق لأفندينا ولي النعم واذا بلغه اتفاقنا معكم فلا يحط يده وهذه الأمور لا تحملوا همها».

والواقع أن خورشيد باشا قد غاب عنه أن الإنكليز قد هالهم ذلك الوجود الخطير للقوات المصرية على الخليج واشتد قلقهم عندما علموا باستسلام أمير البحرين في اتفاقية تجعل مصر السيطرة على تلك الجزيرة وتخالف ما سبق الاتفاق عليه بينه وبين

المصري من خورشيد باشا العهد الآتي نصه:

«من خورشيد باشا سر عسكر نجد إلى جناب المكرم عبدالله بن أحمد آل خليفة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الذي نعرفك به أننا أعطيناك أماناً من طرفنا أمان الله وأمان أفندينا محمد علي باشا على أموالك وحلالك وريعانك وأن يكون أمر البحرين في يدك على الاتفاق والعهد الذي يصير بينك وبين محمد أفندي رفعت معاونا ووكيلنا ومن حيث انه وكيل مفوض من طرفنا في ربط الأمر معك فما اتفقت أنت وهو عليه وعاهدته عليه فهو ما عندنا وعلى هذا عهد وميثاق والله على ما نقول وكيل».

وكان أمير البحرين في الوقت نفسه يخشى الخضوع للنفوذ المصري في عهد محمد علي ولكنه كان يسمع أخباراً فيها كثير من المبالغة عن قوات خورشيد باشا عندما وصل المندوب المصري محمد رفعت استقبله بالرحب والسعة وقبل أن يفتح باب المفاوضات معه «عن طيب خاطر». وبعد ذلك تمت المفاوضات ووقع الطرفان على الشروط التالية:

أولاً: يكون أمير البحرين عبدالله بن أحمد آل خليفة لمحمد علي ويقدم كافة المساعدات التي يطلبها منه محمد علي على قدر استطاعته.

ثانياً: يدفع أمير البحرين سنوياً لحكومة محمد علي زكاة البحرين وهي التي كان يدفعها من قبل لآل سعود.

ثالثاً: يستمر أمر البحرين في يد الأمير وليس لأحد غيره أن يتسلط على رعاياه في البحرين.

رابعاً: يقدم عبدالله بن أحمد أمير البحرين المراكب والسفن لحكومة محمد علي في حالة تسيير جيوش مصرية إلى أي جهة من مناطق الخليج.

خامساً: أن يسلم أمير البحرين إلى حكومة محمد علي كل من يهرب إلى بلاده من نجد أو توابعها أو من أي بلد من البلاد التي دخلت تحت الحكم المصري فإذا طلب إليه تسليم أي شخص من هؤلاء فعليه أن يسلمه في الحال أو تخلص ما عليه لمن كان هارباً من دفع ما عليه من خراج أو ما شابه ذلك.